الضوابط الترجيحية ومنهجية التعامل مع مرويات السيرة النبوية

د.عيسى عبد الله علي

جامعة قطر

مخلص :

من المؤكد أن هناك العديد من الفوارق بين دراسة النصوص المقدسة في الأديان بشكل عام وبين دراسة الحراك التاريخي لهذه الأديان ، خاصة لدى الباحثين الذين ينتمون إليها .

فالنصوص المقدسة بشكل عام من الضروري التعامل بمنتهى الحذر والتثبت فيما يتعلق بمدلولاتها خاصة أن هذه المدلولات سوف يكون لها أثراً تشريعياً في حياة المؤمنين بها ؛ في حين أن هذا المستوى من الحذر يكون أقل كثيراً فيما يتعلق بالحراك التاريخي لأتباع هذه الأديان، لكونه بشرياً في كل الأحوال حتى لو اعتبره بعض المتدينين مقدساً ، فإن البعض الآخر قد لا يعتبره كذلك .

على أن نصوص السيرة النبوية الشريفة تمثل حالة خاصة ، فسيرة أي نبي مؤسس لدين وبالرغم من كونها تدخل في نطاق التاريخ ، إلا أنها تمثل كذلك أحد الدلائل التي يعتد بها في صياغة التشريعات المتبعة أو في نقضها ، وبالتالي فهي تحمل قدراً كبيراً من القدسية كالنصوص المقدسة ومن الضروري التعامل مع هذه السيرة بما يلائم قدسيتها وما ستمثله من أثر في حياة المتبعين لهذا النبي .

وربما تحمل سيرة النبي صلى الله عليه وسلم نوعاً من الخصوصية ، فهي لم تكتب في عهده ولا في خلال القرن الهجري الأول ، فأول كتاب السيرة ، كما يبدو ، هو ابن إسحاق المتوفي سنة 151 هجرية ، وبالتالي فمن غير المتوقع أن تكون المرويات عن النبي (ص) دقيقة جداً فيما نقلته عن السلف ، بل إن بعض الأحداث المرتبطة بفترة ما قبل مولد النبي (ص) لم يعاصرها أي من الرواة الذين نقلوها لنا ، وبالتالي فمهما كانت مصداقيتهم في نقل الحديث فإن عدم معاصرتهم للحدث قد تجبرنا على ضرورة إعادة النظر في طريقة نقد مرويات السيرة من أجل الوصول إلى سيرة نبوية أكثر خاصة مع حالة التنوع التي نلحظها في المرويات المتعلقة بالفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي بشكل عام .

Abstract:

There are certainly many differences between the study of holly texts in religions in general and the study of the historical movement of these religions, especially among researchers who belong to them.Generally, holly texts need to be treated with caution and with regard to their connotations, especially as these connotations will have a legislative effect on the lives of believers; While this level of caution is less when it depends to the historical movement of followers of these religions, because of being human even if some religious people consider it sacred, others may not ;However, the texts of the Prophet's biography represent a special case: The biography of any prophet is a reference although it is a historical text, it also represents one of the important signs in the drafting of the religious legislation, and has an impact on the lives of those who follow this prophet.

Perhaps the biography of our Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him) is a kind of privacy, It was neither written in his time nor during the first Hijra century. The first book of biography, apparently, is that of Ibn Isaac (died in 151 Hijri), and therefore it is not expected that the information about the Prophet (PBUH) collected from the Salaf are very accurate .In addition, some of the information about the pre-birth of the Prophet (PBUH) are not transferred by any of the narrators who lived that period, and therefore, whatever their credibility in conveying the hadeeth, we need to reconsider the way of criticizing the Islamic history in general.

مقدمة:

من المؤكد أن هناك العديد من الفوارق بين دراسة النصوص المقدسة في الأديان بشكل عام وبين دراسة الحراك التاريخي لهذه الأديان، خاصة لدى الباحثين الذين ينتمون إليها.

فالنصوص المقدسة بشكل عام من الضروري التعامل بمنتهى الحذر والتثبت فيما يتعلق بمدلولاتها خاصة أن هذه المدلولات سوف يكون لها أثراً تشريعياً في حياة المؤمنين بها ؛ في حين أن هذا المستوى من الحذر يكون أقل كثيراً فيما يتعلق بالحراك التاريخي لأتباع هذه الأديان، لكونه بشرياً في كل الأحوال حتى لو اعتبره بعض المتدينين مقدساً ، فإن البعض الآخر قد لا يعتبره كذلك .

على أن نصوص السيرة النبوية الشريفة تمثل حالة خاصة ، فسيرة أي نبي مؤسس لدين وبالرغم من كونها تدخل في نطاق التاريخ ، إلا أنها تمثل كذلك أحد الدلائل التي يعتد بها في صياغة التشريعات المتبعة أو في نقضها، وبالتالي فهي تحمل قدراً كبيراً من القدسية كالنصوص المقدسة ومن الضروري التعامل مع هذه السيرة بما يلائم قدسيتها وما ستمثله من أثر في حياة المتبعين لهذا النبي.

وربما تحمل سيرة النبي صلى الله عليه وسلم نوعاً من الخصوصية ، فهي لم تكتب في عهده ولا في خلال القرن الهجري الأول، فأول كتاب السيرة ، كما يبدو، هو **ابن إسحاق** المتوفي سنة 151 هجرية، وبالتالي فمن غير المتوقع أن تكون المرويات عن النبي (ص) دقيقة جداً فيما نقلته عن السلف، بل إن بعض الأحداث المرتبطة بفترة ما قبل مولد النبي (ص) لم يعاصرها أي من الرواة الذين

نقلوها لنا، وبالتالي فمهما كانت مصداقيتهم في نقل الحديث فإن عدم معاصرتهم للحدث قد تجبرنا على ضرورة إعادة النظر في طريقة نقد مرويات السيرة من أجل الوصول إلى سيرة نبوية أكثر خاصة مع حالة التنوع التي نلحظها في المرويات المتعلقة بالفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي بشكل عام .

لقد شهد تدوين السيرة النبوية أسلوبين أساسيين في محاولة للتغلب على مشكلة الابتعاد الزمني الكبير لمرحلة التدوين عن مرحلة المشاهدة، الأول هو أسلوب **ابن هشام** في تهذيبه لسيرة ابن اسحاق الذي تمكن من كتابة نص متناسق يعتمد على المرويات التي يراها هو أقرب للصحة، وجاء **ابن هشام** في التهذيب ليضع معيار قبول العلماء (بحسب ما ذكر في مقدمته) ويضيف بعض التعليقات على الكتاب، مقابل أسلوب **محمد بن جرير الطبري** والذي استعرض المرويات الواردة في السيرة دون ترجيح بينها[1].

وبالرغم من أن أسلوبي **ابن اسحاق** و**ابن هشام** هو الذي ساد لاحقاً ، فإن ثمة سلبيات جديدة برزت في تعامل كتّاب السيرة مع المرويات ذاتها، لعل أهمها عدم وضوح معيار انتخاب المرويات لدى بعض الكتاب، ثم الاستسلام الكبير للمعيار السندي في التعامل مع المرويات لدى البعض الآخر، بالرغم من وجود مرويات متنوعة وقد تكون متعارضة مع امتلاكها للصحة السندية، أما المشكلة الثالثة فهي بروز المرويات الموجهة سياسياً وطائفياً وربما مناطقياً وعنصرياً، كما

[1] مونتجمري وات – **محمد في مكة** – ترجمة د. عبدالرحمن الشيخ وآخرون – مراجعة د. أحمد شلبي . طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة 2002م . ص 42 ،43.

سنشير إليه خلال البحث، وهذه المشاكل المنهجية نتجت بالأساس عن الخلافات السياسية والمذهبية التي سيطرت على الواقع الإسلامي عقب الفتنة الكبرى، وحرص كل طائفة على صياغة التاريخ بما يخدم رؤيتها، أكثر من الحرص على الحقيقة التاريخية.

إن ما يثير الاستغراب هو أن التطور الهائل الذي شهده علم التاريخ منذ عصر النهضة الأوروبية وحتى الآن، ومع التوصل للعديد من المناهج البحثية وبروز حركة الاستشراق التي سعت لإخضاع التاريخ الإسلامي، وحتى السيرة النبوية، لسطوة هذه المناهج النقدية، فإن العديد من الباحثين المسلمين وغير المسلمين قد استمروا في التمسك بآليات الصحة السندية، وإن كانت آليات البحث التاريخي والكتابة التاريخية قد أصبحت أكثر انضباطاً ووضوحاً وحيادية بعيداً عن هويات الباحثين ، وربما كان هذا هو جوهر التطور الأساسي.

إن ما يسعى إليه هذا البحث ليس اكتشاف منهج بحثي جديد لدراسة السيرة النبوية ، وإنما اكتشاف منهجية للتعامل مع هذا الكم من المرويات التي تذخر بها السيرة في محاولة تترفع بقدر الإمكان عن الأغراض الطائفية والسياسية، قديماً وحديثاً، التي أثقلت كتابة التاريخ الإسلامي بشكل عام والسيرة النبوية خصوصاً .

هذا وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وهي:

1- أهمية السيرة النبوية في التراث والتشريع الإسلامي.
2- نقد اتجاهات وأساليب التعامل مع السيرة النبوية.
3- مشروع منهجية التعامل مع مرويات السيرة النبوية.

ويبقى التأكيد على أن تطوير آليات نقد وترجيح المرويات ووضع أسس جديدة لها يمثل القاعدة التي سيتم بناء عليها صياغة سيرة نبوية غير مثقلة بأي نزعات طائفية أو حتى عنصرية ومناطقية، واكتشاف حجم التدخل السياسي في صياغة السيرة والتي استخدمت ضمن الترويج لأحزاب وأسر متصارعة كالأمويين والعلويين والزبيريين سواء في العصر الأموي أو بدايات العصر العباسي .

المحور الأول

أهمية السيرة النبوية في التراث والتشريع الإسلام

دائماً ما يتم الخلط بين السيرة النبوية، والسنة النبوية خاصة وأن تعريفهما اللغوي متشابه، فمن ناحية اللغة فإن السنة هي السيرة والطريقة، ويقول **ابن منظور**: " السنة: السيرة حسنة كانت أو قبيحة "[1]. ويقول **الراغب الأصفهاني**: " وسنة النبي طريقته التي كان يتحراها، وسنة الله – تعالى – قد تقال لطريقة حكمته، وطريقة طاعته . نحو: {سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً } [الفتح:23] ، { فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً } [فاطر:43][2].

لكن الواقع أن هناك بعض الفروقات بين السنة النبوية والسيرة النبوية، فبحسب ما يقوله الإمام الشاطبي ، فإن السنة النبوية تطلق على:

---

[1] محمد عبدالله باجمعان. **السنة النبوية ومكانتها**. موقع المكتبة الشاملة http://shamela.ws/ بتاريخ 26 يونيو 2016. ص 6.

[2] المصدر السابق – ص 6.

1 – ما جاء منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص، مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز، بل إنما نص عليه من جهته عليه الصلاة والسلام، كان بياناً للكتاب أو لا.

2– ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد؛ لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم، فإن إجماعهم إجماع، وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع، من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عنهم. فيدخل تحت هذا الإطلاق المصالح المرسلة والاستحسان؛ كما فعلوا في حد الخمر، وتضمين الصُّنَّاع، وجمع المصحف ... ويدل على هذا الإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام: { عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ }[1].

وبشكل عام يعرف أصحاب الحديث السنة النبوية بأنها : " كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها"[2].

وبناء على تعريف السنة النبوية في اللغة والاصطلاح، فإن السيرة النبوية تعد جزء من السنة، أي أنها تحمل قيمة تشريعية في حياة المسلمين، مع وجود

---

[1] مجموع الفتاوى: ابن تيمية 309/20، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم – الطبعة الأولى السعودية 1398هـ، وصحيح ابن حبان: محمد بن حبان البستي ص 5، تحقيق شعيب الارناؤوط، ط مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى 1414هـ.

[2] المصدر السابق – ص 8 .

بعض الفوارق في الآليات، فالسيرة النبوية هي الجزء الخاص بالتاريخ الإسلامي في حياة النبي (ص) فقط ، وبينما تمثل عوامل مثل الصحة السندية والتواتر أهمية واضحة في السنة النبوية ، فإن كتاب السيرة النبوية لم يحملوا ذات الاهتمام بمثل هذه العوامل مع حرصهم على ذكر سند المرويات التي دونها وتعلقت بتاريخ النبي (ص) .

إن السيرة النبوية إذن تمثل أهمية كبرى في التراث الإسلامي، من ناحية أن مواقف النبي في حركته باتجاه التأسيس للدعوة الإسلامية ونظامها مثلت دليلاً تشريعياً ألقى بظلاله في بعض المواقف ذات المدلول الفقهي والاقتصادي والسياسي لاحقاً والتي كان لها تأثيرها في التاريخ .

وعلى سبيل المثال، يذكر ابن هشام أن النبي (ص) بعث عبدالله بن جحش بن رئاب الأسدي برفقة ثمانية من المهاجرين وكتب له كتاباً بأن ينزل نخلة بين مكة والطائف، فيترصد بها قريش ويعلم أخبارهم، لكنه أثناء تواجده في نخلة مرت به عير لقريش تحمل زبيباً وأُدماً، وتجارة من تجارة قريش، فيها عمر بن الحضرمي، وبالرغم من أنهم كانوا في الأشهر الحرم (حسب الرواية) لكن عبدالله بن جحش بعد مشاورة أصحابه اتخذ قراره بمهاجمة القافلة، وأخذ القافلة وأسيرين من القرشيين وعاد للمدينة، ويروي ابن إسحاق: " فلما قدموا على رسول الله (ص) المدينة ، قال [ما أمرتكم بقتال في الأشهر الحرم] . فوقف العير والأسيرين. وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً: فلما قال ذلك رسول الله (ص) سقط في أيدي القوم، وظنوا أنهم قد هلكوا، وعنفهم إخوانهم من المسلمين فيما صنعوا. وقالت قريش قد استحل

محمد وأصحابه الشهر الحرام، وسفكوا فيه الدم، وأخذوا فيه الأموال، وأسروا فيه الرجال "[1].

ويضيف **ابن إسحاق:** " فلما أكثر الناس في ذلك أنزل الله على رسوله (ص) { يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير، وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله } " سورة البقرة الآية 217 .

وبناء على هذه الحادثة فقد اعترفت الشريعة الإسلامية بحرمة هذه الأشهر العربية والتي كانت العرب في الجاهلية ترى القتال حراماً فيها وهي الأشهر ذو القعدة، ذو الحجة، محرم ورجب، واستمر التشريع الإسلامي يرى حرمة هذه الأشهر حتى هذه اللحظة.

ثمة نموذج آخر يدلل على أهمية السيرة النبوية في التشريع الإسلامي، فيروي **ابن إسحاق** في غزوة خيبر: " عن **حنش الصنعاني**، قال: غزونا مع رويفع بن ثابت الأنصاري المغرب، فافتتح قرية من قرى المغرب يقال لها جربة، فقام فينا خطيباً، فقال: يا أيها الناس، إني لا أقول فيكم إلا ما سمعت من رسول الله (ص) يقوله فينا يوم خيبر، قام فينا رسول الله (ص) فقال: [لا يحل لامريء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤه زرع غيره، يعني إتيان الحبالى من السبايا، ولا يحل لامريء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيع مغنماً حتى يقسم ، ولا يحل لامريء يؤمن

[1] عبد الملك بن هشام. **السيرة النبوية** . تعليق وتحقيق / عمر عبدالسلام تدمري. طبعة دار الريان. الطبعة الأولى القاهرة 1987م. مجلد 1 ج 2. ص 243 – 245 .

بالله واليوم الآخر أن يركب دابة في فيء المسلمين حتى إذا أعجفها ردها فيه؛ ولا يحل لامريء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يلبس ثوباً في فيء المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه][1].

ويروي **ابن إسحاق** فيما يتعلق بغزوة أحد: " وخرج رسول الله (ص) ، فيما بلغني، يلتمس حمزة بن عبدالمطلب ، فوجده ببطن الوادي قد بقر بطنه عن كبده، ومثل به، فجدع أنفه وأذناه فحدثني **محمد بن جعفر بن الزبير**: أن رسول الله (ص) قال حين رأى ما رأى: لولا أن تحزن صفية، ويكون سنة من بعدي لتركته، حتى يكون في بطون السباع، وحواصل الطير، ولئن أظهرني الله على قريش في مواطن من المواطن لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم. فلما رأى المسلمون حزن رسول الله (ص) وغيظه على من فعل بعمه ما فعل، قالوا : والله لئن أظفرنا الله بهم يوماً من الدهر لنمثلن بهم مثلة لم يمثلها أحد من العرب "[2] .

ويضيف **ابن إسحاق** نقلاً عن ابن عباس : " أن الله عز وجل أنزل في ذلك، من قول رسول الله (ص) ، وقول أصحابه { وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين. واصبر وما صبرك إلا بالله ، ولا تحزن

---

[1] السنن الكبرى: البيهقي 449/7 ، ط دار المعرفة بيروت 1413هـ، وسنن ابي داوود رقم 2159، تحقيق عزت عبيد الدعاس، ط دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى 1389هـ.

[2] السيرة النبوية لابن هشام – مصدر سابق – ج 3 ص 58.

عليهم، ولا تك في ضيق مما يمكرون } سورة النحل الايتان 126-127 فعفا رسول الله (ص) وصبر ونهى عن المثلة "[1].

ومن المواقف التي كان لها مردوداً سياسياً في فترة لاحقة، تكليف النبي (ص) للصحابي سعد بن معاذ (رض) بالحكم على بني قريظة كما يروي **ابن هشام**: " فلما أصبحوا نزلوا على حكم رسول الله (ص) ، فتواثبت الأوس، فقالوا: يا رسول الله، إنهم موالينا دون الخزرج، وقد فعلت في موالي إخواننا بالأمس ما قد علمت .. فلما كلمته الأوس قال رسول الله (ص): [ألا ترضون يا معشر الأوس أن يحكم فيهم رجل منكم ؟] قالوا: بلى؛ فقال رسول الله (ص): [فذاك إلى سعد ابن معاذ][2] .

وبغض النظر عن حكم سعد بن معاذ (رض) على بني قريظة، فإن هذا التحكيم اتخذ لاحقاً كمبرر لفكرة الخلاف بين أهل السنة والخوارج في التحكيم بين المسلمين، حيث أكد الإمام النووي في تعليقه على هذه الرواية في صحيح مسلم أنها: " فيه جواز التحكيم في أمور المسلمين وفي مهماتهم العظام، وقد أجمع العلماء عليه ولم يخالف فيه إلا الخوارج .. وإذا حكم بشيء لزم حكمه ولا يجوز

[1] المصدر السابق – ج 3 ص 59.

[2] المصدر السابق – ج3 ص 189.

لهم الرجوع عنه ولهم الرجوع قبل الحكم "[1]. ومن المعروف أن الخلاف بين الطوائف كان يعد انعكاساً للخلاف السياسي بين الأحزاب المتصارعة.

إذن وبناء على الأمثلة السابقة فإن السيرة النبوية تمثل حالة تاريخية خاصة تقتضي ضرورة التعامل الحذر مع مروياتها والمترفع عن سلبيات التعامل المذهبي أو المزاجي والذي يسعى لاستغلال السيرة أكثر مما يسعى للتوصل إلى الصحيح منها.

المحور الثاني

نقد اتجاهات وأساليب التعامل مع مرويات السيرة النبوية

برزت العديد من الاتجاهات التي لجأ إليها الباحثون في العصر الحديث للتعامل مع مرويات السيرة النبوية، وتنوعت هذه الاتجاهات ما بين مسلمين وغير مسلمين، أو ما بين مثقفين علمانيين أو دينيين في الوسط المسلم، وما بين سنة وشيعة.

وفي هذا الفصل سوف يتم نقد بعض هذه الاتجاهات سواء الإسلامية أو الاستشراقية عبر استعراض نماذج لكتابات في السيرة ممثلة لها بكل تنوعاتها.

في كتابه " محمد في مكة "، يؤكد المستشرق الإنجليزي **مونتجمري وات** أن صياغته الجديدة لحياة محمد ليست نتاجاً لاكتشاف مادة جديدة، وإنما

[1] بركات أحمد. **محمد واليهود نظرة جديدة**. ترجمة / محمود علي مراد. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1998م. ص 158، 159.

لتغيير اهتمامات واتجاهات المؤرخين خلال نصف القرن الماضي (المقصود القرن التاسع عشر) ، فقد أصبحوا أكثر وعياً خاصة بالعوامل المادية التي يقوم عليها التاريخ، وهذا يعني أن المؤرخ من منتصف القرن العشرين يريد أن يسأل أسئلة كثيرة عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع عدم التقليل من شأن الجوانب الدينية والفكرية للحركة التي بدأها النبي (ص)[2].

ويؤكد **مونتجمري وات** أن السمة الخاصة لكتابة عن سيرة النبي (ص) هي أنها لا تنقب في المصادر المتاحة بدقة أكثر فحسب، بل أنها تعطي اهتماماً أكثر لهذه العوامل المادية وتحاول الإجابة عن أسئلة لم تثر من قبل[3].

إن **مونتجمري وات** إذن من الذين يهتمون كثيراً بالخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأحداث مع عدم إهمال الخلفيات الأخرى، بحسب ما يذكر في مقدمته، ويضيف وات في فقرة لاحقة بعض الإرشادات التي تظهر منهجه في كتابة سيرة النبي (ص) خلال الفترة المكية: " وعلى أية حال، فبعد أن يدرك الدارس الحديث اتجاهات المؤرخين القدامى ومصادرهم، يصبح في مقدوره – إلى حد ما – أن يتجاوز عن التحريف المحتمل ويقدم البيانات بصورة محايدة، ويكون

---

[1] وليم مونتجمري وات، مستشرق بريطاني ولد في 14 مارس 1909م وتوفي في 24 أكتوبر 2006م، عمل أستاذاً للغة العربية والدراسات الإسلامية والتاريخ الإسلامي بجامعة أدنبرة باسكتلندا، ومن أشهر كتبه محمد في مكة 1953م، محمد في المدينة 1956م (وليم مونتجمري واط. الموسوعة الحرة ويكيبيديا. النسخة العربية. بتاريخ 28 يونيو م2016) .

[2] المصدر السابق – ص 41.

[3] المصدر السابق – ص 41.

من نتائج معرفة المادة المتحيزة (الأحاديث الموضوعة وغيرها) قبول باقي المادة الصحيحة بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من القضايا التي تهم مؤرخ منتصف القرن العشرين لن تتأثر بالانحياز الموجود في المصادر القديمة، لهذا لن تكون هناك صعوبة كبيرة في الحصول على إجابة ويصبح أمامه – ولابد – أن يواجه صعوبات قليلة للوصول إلى إجابات عن أسئلته من المصادر "[1].

ويشير **وات** في شرحه لمنهجه التاريخي إلى رؤيته الخاصة لنقد المرويات: " كذلك يجب ملاحظة أن من أبسط أساليب (التشكيل المتحيز) أو (الوضع) هو عزو الدوافع أو المحركات لأفعال خارجية. لهذا يجب أن يكون التمييز بين الأفعال الخارجية والدوافع المعلنة حاضراً في الذهن دائماً. فالفاعل نفسه وأصدقاؤه سيدعون أفضل الدوافع وأكثرها مدعاة للمديح ، بينما يؤكدون أن دوافع أعدائهم مشينة .. لهذا ؛ فإن على المؤرخ الحديث أن يسقط من اعتباره الدوافع المعلنة في مصادره ويستنتج ما يراه من الدوافع، على ضوء ما يعرفه من النمط العام لتصرفات الرجال "[2]؛ وأخيراً يشير وات إلى موقفه من مسألة الصحة السندية في المرويات: " ولقد تناولنا الأحاديث النبوية في المرحلة المكية من ناحية المتن أو المحتوى، ولم نعر الإسناد أو سلسلة الرواة اهتماماً كبيراً. أما في المرحلة المدنية؛ فإن دراسة الإسناد تساعد على تقييم الحديث ومدى موثوقيته كما تساعد على تقدير اتجاهاته، أما في فترة ما قبل الهجرة ، فإن دراسة الإسناد لا يبدو أنها تؤدي

---

[1] وليم مونتجمري وات – مصدر سابق – ص 45.

[2] المصدر السابق – ص 45، 46.

إلى نتائج ذات قيمة ، والراوي الوحيد الذي تستحق رواياته الدراسة هو عروة بن الزبير "[1].

وبالرغم من أن **وات** كتب مقدمة تناول فيها الخلفيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية استغرقت الصفحات من 49 وحتى 88، وهي ذات أهمية بكل تأكيد، إلا أن **وات** لم يستخدم هذه الدراسات الحضارية في عدة مواضع من كتابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر يقول **وات:** " لا يمكن تصور أن الأنساب التي ذكرها **ابن سعد** محض اختلاق، فمن هذا الذي يكبد نفسه مشقة تأليف هذه السلسلة المعقدة، ولماذا ؟ وإذا كنا – ونحن لا نهتم بالأنساب – نعرف شيئاً **عن** أجدادنا لجيلين أو ثلاثة، فهل من الغريب أن نتصور أن العرب الذين كانوا يهتمون بأسلافهم اهتماماً كبيراً يعرفون أجدادهم لستة أجيال أو ثمانية. أو حتى عشرة ؟ ولقد تعرف **جون فان إس John Van Ess** على صبي في العاشرة كان يعرف خمسة عشر من أجداده "[2]. لكن في المقابل يرى في صفحة أخرى أن العرب نقلوا معرفتهم بالنبيين هود وصالح من اليهود؛ بالرغم من كونهما نبيين عربيين بعثا إلى قبيلتين عربيتين، وكانت أخبارهما متداولة في الجاهلية ولا يوجد ذكر لهما في التوراة[3]، وقد إنتسب للقبيلتين بعض العرب في العصر الإسلامي، حيث أشار **حسان بن ثابت** إلى أن نسب الأوس والخزرج يعود في الأصل إلى النبي هود ،

---

[1] المصدر السابق – ص 48.

[2] وليم مونتجمري وات – مصدر سابق – ص 47 .

[3] جواد علي.**المفصل في تاريخ العرب**. نسخة ألكترونية موقع ماندائيين نتورك http://mandaeannetwork.com/ بتاريخ 28 يونيو 2016م. ج1 الفصل الثامن.

كما أن قبيلة ثمود لم تكن قبيلة بعيدة من ناحية تواجدها التاريخي عن القرشيين، حيث تذكرهم الكتابات الرومانية في القرن الخامس الميلادي كفرسان في الجيش الرومي، وقد نسب بعض العرب قبيلة ثقيف العربية المعاصرة للنبي (ص) إلى ثمود[1]. بل أن القرآن الكريم عندما ذكر قصة نوح (ع) قال: { تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا } (هود/49)، لكنه لم يعقب بتعقيب مشابه بعد ذكره لكل من عاد وثمود، بما يعني أن قصصهما كانت معروفة ومتداولة عند العرب في الجاهلية.

وبالتالي فمن غير المنطقي أن ينقل العرب حكاياتهم عن هود وصالح من اليهود بالرغم من درايتهم بالأنساب العربية حتى الجيل العاشر، بحسب ما يذكره وات، وهو من الناحية التاريخية جيل قد يكون معاصراً للقبيلتين البائدتين.

ثمة خطأ آخر سقط فيه وات حينما أشار في تصوير منهجه في نقد المرويات: " فالفاعل نفسه وأصدقاؤه سيدعون أفضل الدوافع وأكثرها مدعاة للمديح، بينما يؤكدون أن دوافع أعدائهم مشينة .. على المؤرخ الحديث أن يسقط من اعتباره الدوافع المعلنة في مصادره ويستنتج ما يراه من الدوافع، على ضوء ما يعرفه من النمط العام لتصرفات الرجال "[2]. وهو بهذا المعنى قد وضع في اعتباره دون دليل أن مرويات السيرة النبوية كلها تصب في صالح النبي (ص) بصفته الفاعل، وأن ما يجب على البحث هو التخلص من التأثر بالدوافع المعلنة لها،

---

[1] المصدر السابق – ج 1 الفصل الثامن.

[2] مونتجمري وات – مصدر سابق ص 45، 46.

دون أن يفترض أن بعض هذه المرويات قد يكون مختلقاً لخدمة أهداف النزاع المذهبي شكلاً والسياسي جوهراً الذي نشأ بعد الفتنة الكبرى، وهو ما لم يلتفت إليه وات بالرغم من دراسته للوضع السياسي في مكة ومؤثراته على نشأة حلف الفضول الذي عزاه إلى خلفيات عشائرية واقتصادية ترتبط بالتجارة مع اليمنيين، ومع أهمية هذا التصور التاريخي فإنه لم يكن ذا فائدة في نقده لمرويات السيرة.

بل أن **وات** لجأ في بعض الأحيان إلى قدر من المزاجية في قراءته للسيرة النبوية وكانت أكثر ظهوراً في مرويات نزول القرآن الكريم على النبي (ص)، وفيما يتعلق بآيات سورة النجم: " { وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿٤﴾ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿٩﴾ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴿١١﴾ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى ﴿١٢﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴿١٧﴾ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴿١٨﴾ } (النجم/ 1-18) .

ويعلق وات على هذه الآيات بقوله: " والتفسير المعتاد لهذه الآيات عند المسلمين أن المرئي كان جبريل ، لكن هناك أسباباً تدعونا إلى أن نظن أن محمد (ص) قد فسرها في الأصل على أنها رؤية الله ذاته، فإن جبريل لم يذكر في القرآن إلا في المدينة، والتعبير (عبده) في الآية 10 لابد أنه يعني عبدالله كما يجمع

المسلمون، ولكن ذلك يجعل التركيب اللفظي غير منسجم إلا إذا كان الله هو المعني بالأفعال "[1].

وبالرغم من أنه لا يوجد ما يدعم هذا التفسير الذي تصوره وات خاصة مع استخدام الآيات القرآنية السابقة لتعبيرات الوحي { إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } (النجم/4)، { فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى } (النجم/10)، والآيات { لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى } (النجم/18) التي تنفي تماماً هذا التصور. فقد سعى وات لإثباته بكل الطرق عبر استغلال ألفاظ في بعض المرويات انتزعها من سياقها، وهو محاولة لم تقنعه هو شخصياً حيث يقول: " ومع ذلك، فإن سورة النجم، بالرغم من أنها تحتمل هذا التفسير، إلا أنه يمكن أيضاً النظر إليها بطرق أخرى، فإن التعبير { لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى } لا تعني رؤية الله بالطبع ، لكن يمكن فهمها على أنها تعني أن ما رآه محمد (ص) كان علامة أو رمزاً لمجد الله وجلاله. كما توحي الآية 11 { مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى } والتي ربما أضيفت فيما بعد، بتطور آخر في هذه النظرية ، بمعنى أنه بينما أدركت العينان العلامة أو الرمز، أدرك القلب الشيء المرموز "[2]، وهو في هذا التصور يسعى فقط لمحاولة التخفيف من المجازفة المزاجية التي تورط فيها ليقع في ورطة أكبر منها، عبر محاولة تخمينية لا أكثر تفترض دون دليل على أن الآية 11 قد تم إضافتها لاحقاً دون تحديد لهذه الفترة التي شهدت التطور الديني الذي تصوره، ونشير هنا إلى أن سورة

---

[1] مونتجمري – مصدر سابق – ص 106 .

[2] وليم مونتجمري وات – مصدر سابق – ص 107 ، 108 .

النجم مكية بالكامل في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر. وقال **ابن عباس وقتادة:** إلا آية منها وهي قوله تعالى: { الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش } (النجم/32)[1]؛ وبالتالي فلم يتحدث أي مفسر عن إضافة نصوص للسورة لاحقاً سوى الآية المدنية المذكورة.

إن اعتماد **مونتجمري وات** على الخلفيات المادية في نقد المرويات يمثل تقدماً كبيراً في السيرة النبوية بكل تأكيد ، لكن في المقابل لا يبدو هذا المنهج منتجاً في الكثير من الأحيان نظراً لأنه يضع في الاعتبار الكثير من الخلفيات في وقت واحد دون تراتبية لأهميتها ، وهو ما دفعه لبعض الاستنتاجات غير المقبولة كما ذكرنا سابقاً، وكان على وات أن يعتمد في دراسته على أحد المناهج التاريخية الواضحة بدلاً من منهجه المشوش.

في كتابه " حياة محمد " يؤكد المؤلف **محمد حسين هيكل**[2] أن تفكيره هداه إلى دراسة حياة محمد (ص) صاحب الرسالة الإسلامية وهدف المطاعن

---

[1] شمس الدين القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. نسخة ألكترونية. موقع http://www.e-quran.com/ بتاريخ 28 يونيو 2016م. تفسير سورة النجم.

[2] محمد حسين هيكل شاعر وأديب وسياسي مصري ولد سنة 1888م في كفر غانم بالمنصورة وتوفي سنة 1956 بالقاهرة، كان عضواً في لجنة الثلاثين التي وضعت دستور 1923، أول دستور صدر في مصر المستقلة وفقاً لتصريح 28 فبراير 1922م. لما أنشأ حزب الأحرار الدستوريين جريدة أسبوعية باسم السياسة الأسبوعية عُيِّن هيكل في رئاسة تحريرها سنة 1926. اختير وزيراً للمعارف في الوزارة التي شكلها محمد محمود عام 1938م، ولكن تلك الحكومة استقالت بعد مدة، إلا أنه عاد وزيراً للمعارف مرة ثانية سنة 1940م في وزارة حسين سري، وظل بها حتى عام 1942م، ثم عاد وتولى هذا المنصب مرة أخرى في عام 1944م، وأضيفت إليه

المسيحية من ناحية، وجمود الجامدين من المسلمين من الناحية الأخرى، على أن تكون دراسة علمية على الطريقة الغربية الحديثة ، خالصة لوجه الحق، ولوجه الحق وحده[1].

ويشير **هيكل** في كتابه إلى أنه بدأ يعيد النظر في سيرة ابن هشام وطبقات ابن سعد ومغازي الواقدي، كما لجأ لمطالعة كتاب سيد أمير علي (روح الإسلام)، وقراءة كتب المستشرقين كالفرنسي **إميل درمنجم**، وواشنطن **إرفنج**، وقد توصل إلى أن القرآن الكريم هو أصدق مرجع للسيرة النبوية وفيه إشارة إلى كل حادث من حياة النبي (ص) يتخذها الباحث مناراً يهتدي به في بحثه، على حد تعبيره، ويمحص على ضيائه ما ورد في كتب السيرة[2].

وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1945م. اختير سنة 1941م نائبًا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين، ثم تولى رئاسة الحزب سنة 1943م، وظلَّ رئيساً له حتى ألغيت الأحزاب بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952. تولى رئاسة مجلس الشيوخ سنة 1945م وظل يمارس رئاسة هذا المجلس التشريعي حتى يونيو 1950م حيث أصدرت حكومة الوفد المراسيم الشهيرة التي أدت إلى إخراج هيكل وكثير من أعضاء المعارضة من المجلس نتيجة الاستجوابات التي قدمت في المجلس وناقشت اتهامات وجهت لكريم ثابت أحد مستشاري الملك فاروق. تولى أيضاً تمثيل السعودية في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945م، كما رأس وفد مصر في الأمم المتحدة أكثر من مرة . (محمد حسين هيكل . الموسوعة الحرة ويكيبيديا . https://ar.wikipedia.org بتاريخ 29 يونيو م2016).

[1] محمد حسين هيكل. حياة محمد. طبعة دار المعارف. الطبعة 14. القاهرة 1977. ص 37.

[2] المصدر السابق ص 37.

ومن هنا فقد جعل هيكل كتب الحديث والتفسير وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ وما بها من مرويات أحد القواعد التي ينقد بها المرويات الواردة في كتب السيرة النبوية، دون أن يوضح القاعدة العلمية التي تجعلها أكثر مصداقية من غيرها، خاصة مع إقراره بأن بحثه يقوم على الطريقة الغربية الحديثة.

والواقع أن كتاب هيكل لم يتعامل بمنهج بحثي متكامل بقدر ما قام بنقد كل حادثة غير مقبولة من وجهة نظره على حده ليقدم سيرة منطقية ومقبولة من ناحية الذوق الغربي للنبي (ص) بحسب قوله في المقدمة: " وكذلك تضافر عمل الاستعمار على تأييد ما دس على الإسلام مما يبرأ الإسلام منه، وعلى سيرة الرسول من خرافات لا يسيغها العقل ولا يقبلها الذوق "[1].

لقد بدأ **هيكل** كتابه بشكل تقليدي متأثراً بكتابات المستشرقين، حيث تحدث في فصله الأول عن الحضارات القديمة المحيطة بجزيرة العرب وأديانها، والموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية، والحياة الاقتصادية للعرب، وفي الفصل الثاني تحدث بشكل خاص عن **مكة** وتاريخها وأوضاعها الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ لكنه بالرغم من ذلك لم يستفد الكثير من هذا الشرح لخلفيات الأحداث التاريخية التي يقوم بصياغتها، وبالرغم من الاتفاق مع الغاية التي يسعى إليها **هيكل** في كتابة، فإن الحقيقة هي أنه لم يضف الكثير من النقد أو المنهجية إلى ما هو معروف أو مشهور من السيرة، فقد آثر المرور دون تعليق على بعض

[1] المصدر السابق ص 36.

الأحداث كالمتعلقة بزواج والدي النبي (ص) عبدالله بن عبدالمطلب وآمنة بنت وهب، بالرغم مما يرتبط بهذه الأحداث من لغط كان من الضروري أن يناقشه[1].

كما أنه تقبل دون أي قدر من النقد قصة قسم عبد المطلب جد النبي (ص) بذبح أحد أولاده وكيف أنه ذبح مائة من الإبل للإله هبل فداء له: " وكان عبدالله بن عبد المطلب فتى وسيماً جميل الطلعة. وكانت أوانس مكة معجبات لذلك به. وزادهن به إعجاباً حديث الفداء والمائة من الإبل التي لم يرض هبل بما دونها فداء له "[2]. وفي المقابل لم يشر إلى تلك المرويات التي تتحدث عن اعتقاد عبد المطلب بالحنيفية وتحريمه الخمر وإيمانه بالبعث والحساب والخلود، وتحنثه في رمضان[3]، وهو ما ينفي أي مجال لصحة هذه المروية التي تسعى للتأكيد على وثنية عبدالمطلب.

بل ربما وقع في تناقضات منهجية أحياناً؛ ففي قصة الغرانيق العلا وهي أحد الحوادث القليلة التي وجه لها النقض في كتابه، احتج على تهافتها، من الناحية العلمية، بتعدد الروايات فيها: " وأول ما يدل على ذلك تعدد الروايات فيها، فقد رويت، كما سبق القول. على أنها: تلك الغرانيق العلا وان شفاعتهن لترتجى. ورواها بعضهم: (الغرانقة العلا إن شفاعتهم ترتجى). وروى آخرون: (إن شفاعتهم ترتجى) دون ذكر الغرانقة أو الغرانيق. وفي رواية رابعة: (وانها لهي الغرانيق

---

[1] محمد حسين هيكل – مصدر سابق – ص 124.

[2] المصدر السابق ص 122.

[3] فاروق القاضي. **آفاق التمرد: قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي والإسلامي.** المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى. بيروت 2004 م. ص 361.

العلا). وفي رواية خامسة: (وانهن لهن الغرانيق العلا وان شفاعتهم لهي التي ترتجى) وقد وردت في بعض كتب الحديث روايات اخرى غير هذه الروايات الخمس . وهذا التعدد في الروايات يدل على ان الحديث موضوع ، وانه من وضع الزنادقة ، كما قال **ابن اسحاق**، وان الغرض منه التشكيك في صدق تبليغ محمد صلى الله عليه و سلم رسالات ربه "[1].

لكنه في المقابل وفي حادثة أخرى، كحادثة بني قريظة والتي توجد بها عدد من المرويات المتناقضة أحياناً، إلا أن الكاتب لم يوجه لها أي نقض ولم يقم بأي مناقشة لمحتواها أصلاً مكتفياً بتحميل مسئولية ما تم لبني قريظة إلى حيي بن أخطب زعيم يهود بني النضير والمحرض لقريظة على الحنث بعهدهم للنبي (ص).

بل أن الكاتب تقبل دون مناقشة المروية التي تشير لرفض اليهود النزول على حكم النبي (ص) بالرغم من يأسهم في النصر وكشف الصحابي أبو لبابة الأوسي لمصيرهم أثناء استشارتهم له، وتقول المروية: " ظلّ هذا الحصار خمسا وعشرين ليلة لم يقع خلالها إلا بعض تراشق بالنّبل والحجارة، ولم يجرؤ بنو قريظة أن يخرجوا من الآطام طول مدّة الحصار مرّة واحدة، فلما جهدوا وأيقنوا أن لن تغني عنهم حصونهم من الهلاك شيئا، وأنهم لا بدّ أن يقعوا في قبضة المسلمين وإن طال أمد الحصار، بعثوا إلى الرسول أن ابعث إلينا أبا لبابة لنستشيره في أمرنا. وكان أبو لبابة من الأوس حلفائهم. فلما رأوه قام إليه الرجال وأجهش النسوة

[1] محمد حسين هيكل – مصدر سابق – ص 180.

والصبيان بالبكاء، حتى رقّ لهم. فقالوا له: أترى يا أبا لبابة أن ننزل على حكم محمد ؟ قال: نعم – وأشار بيده إلى حلقه – إنه الذبح إن لم تفعلوا. وقد ندم أبو لبابة على إشارته هذه فيما روت السير. فلما انصرف أبو لبابة عنهم عرض كعب بن أسد أن يتابعوا محمدا على دينه وأن يسلموا فيأمنوا على دمائهم وأموالهم وأبنائهم فرفض أصحاب كعب أن يسمعوا هذا الكلام منه وصاحوا به: لا نفارق حكم التوراة، ولا نستبدل به غيره. فعرض عليهم أن يقتلوا نساءهم وأبناءهم وأن يخرجوا إلى محمد وأصحابه رجلا مصلتين السيوف غير تاركين وراءهم ثقلا حتى يحكم الله بينهم وبين محمد. فإن هلكوا لم يتركوا وراءهم نسلا يخشون عليه وإن ظهروا اتخذوا النساء والأبناء، فرفضوا هذا العرض أيضا قائلين: نقتل هؤلاء المساكين! فما خير العيش بعدهم! قال لهم كعب: لم يبق إذا إلا أن تنزلوا على حكم محمد وقد سمعتم ما أعدّ لكم. وتشاور القوم بينهم وقال قائل منهم: إنهم لن يكونوا أسوأ من بني النّضير مصيرا، وإن أولياءهم من الأوس سيدفعون عنهم الشرّ، وإنهم إن عرضوا أن يرتحلوا إلى أذرعات بالشام لم يجد محمد بأسا من قبول عرضهم "[1].

وبغض النظر عن الموقف التاريخي من هذه الحادثة، فإن نقدها علمياً بناء على المنهجية الضبابية للكاتب كان أولى من قصة الغرانيق العلا مع ما تحتويه من مرويات متعددة ، بالإضافة إلى عدم منطقية في بعض المرويات وعدم دراية بالتراث اليهودي الذي لم يمنع أتباعه من الانتماء لأديان أخرى في حالات

[1] محمد حسين هيكل – مصدر سابق – ص 348.

مشابهة، وكونها تحوي تناقضا، فإذا كان الصحابي أبو لبابة قد أشار لهم بأن مصيرهم الذبح فلا مجال لأن يشعر بالندم خاصة أنهم طلبوا من النبي (ص) ارساله لاستشارته بالأساس ومن الطبيعي أن يقدم لهم مثل هذه النصيحة، لكن المروية بشكل عام تشير إلى أن ندم أبو لبابة كان نتيجة كشفه لسر المصير المعد لهم مسبقاً بحسب السياق، وهنا تضع المروية النبي (ص) والصحابي أبو لبابة ضمن مؤامرة غير مقبولة للبطش ببني قريظة .

لقد مثل الكاتب **محمد حسين هيكل** أحد محاولات رواد الليبرالية المصرية للكتابة في مجال السيرة النبوية، بهدف مواجهة الجمود الديني الذي عانت منه مصر في تلك الفترة، إلا أن محاولته لم تضف الكثير سواء من الناحية المنهجية التاريخية، والتي لم يشر اليها بالأساس في مقدمته، أو من ناحية نقد المرويات والمعايير التي اعتمدها لهذا الغرض، وانتهى الموقف بكتابه على أن يكون فقط نوعاً من التهذيب لكتب السيرة القديمة عبر استخدام أسلوب ذا طابع أدبي.

يمثل كتاب " الرحيق المختوم " للشيخ **صفي الرحمن المباركفوري الهندي** أحد أشهر كتب السيرة المتداولة في الفترة الحديثة، وقد طبع عدة مرات في العديد من الدول العربية، وتولت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر طبعه سنة 2007 بتقديم الشيخ محمد علي الحركان الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، والذي أشار

إلى أن هذا الكتاب هو البحث الفائز بالجائزة الأولى لمسابقة الرابطة والتي أعلن عنها 1398 هجرية حول السيرة النبوية[1].

والكتاب يعبر عن الرؤية السلفية للسيرة، حيث ينتمي المؤلف إلى الجامعة السلفية بالهند، وهي رؤية تقوم بالأساس على معايير الصحة السندية.

في كتابه بدأ **المباركفوري** بمقدمات حول الجزيرة العربية وقبائلها وأوضاعها السياسية، وكذلك مكة والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بها، وللأسف فمن الواضح أن الباحث لم يلجأ للكثير من البحث حول هذه المقدمات والتي جاءت مختصرة للغاية رغم أهميتها واكتفى بنقل معلومات بسيطة من مصادر سلفية أو قريبة منها مثل محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية للشيخ محمد الخضري، وقلب جزيرة العرب لفؤاد حمزة، ومن الواضح أن غرض الباحث من هذا الاستعراض المختصر لم يكن منهجياً على الإطلاق عبر استخدام هذه المعلومات كآليات نقد المرويات اللاحقة، وإنما فقط مجرد المقارنة بين وضع العرب قبل الإسلام وأوضاعهم بعدها في إشارة إلى الانجاز الذي تحقق بالدعوة الإسلامية.

لقد اعتمد الباحث في كتابه بشكل عام على المصادر السلفية التقليدية ككتب السيرة وكتب السنن بالإضافة إلى مؤلفات الكتاب المنتمين لنفس الاتجاه في غالبيتهم العظمى، وهو ما يشير إلى أنه كتب 488 صفحة من هذا الكتاب دون قراءته لأي رؤية نقدية للمرويات التقليدية حول السيرة ، وبالتالي فقد كان كتابه

[1] صفي الرحمن المباركفوري. **الرحيق المختوم**. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر. قطر 2007 م. ص 7.

بعيداً تماماً عن أي حالة منهجية حقيقية سوى سند المرويات وما اتفق عليه أهل العلم.

وقد أدى اعتماد الباحث بشكل دائم على الصحة السندية إلى عدم ملاحظة بعض الاشكالات في مروية المبعث والتي تشير للعلاقة بين النبي (ص) وورقة بن نوفل: " فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة – وكان امرءا تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي – فقالت له خديجة: يا ابن عم ! اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله (ص) خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزله الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك فقال رسول الله (ص): أو مخرجي هم ؟ قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً، ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي "[1].

ولعل أهم هذه الإشكالات التي تعاني منها المروية هي عدم درايتها بالتراث المسيحي، فالمروية تؤكد أن ورقة بن نوفل كان يقوم بترجمة الإنجيل من العبرانية إلى العربية، في حين أن نسخ الإنجيل المتداولة في تلك الفترة كانت

[1] صفي الرحمن المباركفوري – مصدر سابق ص 67 ، 68 .

باللغتين اليونانية والسريانية[1]، إلا أن يقال أن المقصود هو بعض الأناجيل الغنوصية مثل إنجيل العبرانيين أو إنجيل الناصريين، وهي أناجيل من غير المؤكد أن تكون استمرت في التواجد حتى هذه الفترة[2].

من ناحية أخرى من الغريب جداً أن يكون ورقة بن نوفل قد اعتنق المسيحية، ثم يشبه ما أنزل على النبي (ص) بناموس موسى (ع) ودون أي ذكر للسيد المسيح (ع) وبشارته بالنبي (ص)، والتي أشار إليها سابقاً الراهب بحيرا[3]، وهو مما لم يلفت نظر الكاتب على الإطلاق.

والواقع أن الكاتب لم يفكر في مناقشة قضية ورقة بن نوفل على الإطلاق رغم أهميتها وتعارض المرويات فيها، حيث تؤكد بعضها عن أنه توفي قبل بعث النبي (ص) بينما تؤكد الأخرى أنه عاش لما بعد البعثة وشهد بلال بن رباح وهو يتعرض للتعذيب، كما يروي **ابن إسحاق:** " كان ورقة بن نوفل يمر به (بلال) وهو

---

[1] جواد علي. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. نسخة ألكترونية. موقع المكتبة الشاملة http://shamela.ws بتاريخ 30 يونيو 2016 م. ج 12 ص 79 .

[2] القمص عبدالمسيح بسيط أبو الخير . هل هناك أسفار مفقودة من الكتاب المقدس ؟ – موقع الأنبا تكلا http://st-takla.org بتاريخ 30 يونيو 2016 م. الفصل الرابع فقرة 20 الكتب المسماة بالأناجيل المسيحية ذات الصبغة اليهودية . (يجب الإشارة إلى أن هذه الأناجيل كانت متواجدة وتمت ترجمتها لليونانية واللاتينية في القرن الرابع على يد القديس جيروم، كما يذكر أن إنجيل الناصريين كان متداولاً في سوريا، لكن من غير المعروف لو كانت هذه الأناجيل ترجمت بالفعل للعربية أو حتى استمرت في التداول حتى عهد ورقة بن نوفل أو ما قبله، خاصة مع التغيرات التي شهدتها الحياة الدينية المسيحية في تلك الفترة).

[3] ابن هشام – مصدر سابق – ج 1 ص 207.

يعذب بذلك، وهو يقول: أحد أحد؛ فيقول: أحد أحد والله يا بلال، ثم يقبل على أمية بن خلف، ومن يصنع ذلك به من بني جمح، فيقول: أحلف بالله لئن قتلتموه على هذا لأتخذنه حناناً"[1]، مكتفياً بالمرويات التي يراها صحيحة السند مهما كانت مضطربة من ناحية المتن، وربما كانت متعارضة مع مرويات أخرى في ذات الشأن، فلو صدقت المروية التي نقلها الكاتب عن **صحيح البخاري**، والتي تنص على أن ورقة بن نوفل كان قد فقد بصره حين بعثة النبي (ص)، فمن المؤكد أن مروية **ابن إسحاق** التي استعرضناها ستكون كاذبة.

لقد ورط هذا الاعتماد المبالغ فيه على الصحة السندية وافتقاد منهج بحثي واضح لقراءة الأحداث ومنهجية لقراءة النصوص، الباحث في تبني بعض المرويات الأقرب إلى الأساطير، مثل مروية اكتشاف أحد الشياطين لبيعة العقبة الثانية: " ولما تم إبرام المعاهدة، وكان القوم على وشك الانفضاض، اكتشفها أحد الشياطين وحيث جاء هذا الاكتشاف في اللحظة الأخيرة، ولم يكن يمكن إبلاغ زعماء قريش هذا الخبر سراً ليباغتوا المجتمعين، وهم في الشعب قام ذلك الشيطان على مرتفع من الأرض، وصاح بأنفذ صوت سمع قط: "يا أهل الأخاشب – المنازل – هل لكم في محمد والصبأة معه؟ قد اجتمعوا على حربكم". فقال رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: هذا أزب العقبة، أما واللَّه يا عدو اللَّه لأتفرغن لك. ثم أمرهم أن ينفضوا إلى رحالهم. وعند سماع صوت هذا الشيطان قال العباس بن عبادة بن نضلة: "والذي بعثك بالحق، إن شئت لنميلن على أهل منى غداً

[1] المصدر السابق – ج 1 ص 345.

بأسيافنا"، فقال رسول اللَّه (ص): لم نؤمر بذلك، ولكن ارجعوا إلى رحالكم، فرجعوا وناموا حتى أصبحوا "[1]؛ ويوجد نظير لهذه المروية في سيرة ابن هشام التي نقلها عن ابن إسحاق: " فلما بايعنا رسول الله (ص) صرخ الشيطان من رأس العقبة بأنفذ صوت سمعته قط: يا أهل الجباجب – والجباجب: المنازل – هل لكم في مذمم والصباة معه، قد اجتمعوا على حربكم. قال: فقال رسول الله (ص): هذا أزب العقبة، هذا ابن أزيب "[2]؛ وكلتا المرويتين غير منطقيتين على الإطلاق، ولا يمكن قبولهما كحدثين تاريخيين في السيرة النبوية، والأكثر سوءاً أن تورد المرويتين أن النبي (ص) يعرف إسم هذا الشيطان ونسبه في محاولة لإيجاد قدر من المقبولية باعتبار هذه المعرفة للنبي (ص) كمعجزة أو دليل على نبوته؛ بل أن الباحث يعارض نفسه بوضوح في الصفحة اللاحقة عندما يشير إلى أن اجتماع بين مشركي قريش ومشركي يثرب بعد أن عرف الأولون بأمر البيعة: " ولما كان مشركو الخزرج لا يعرفون شيئاً عن هذه البيعة؛ لأنها تمت في سرية تامة، وفي ظلام الليل، انبعث هؤلاء المشركون يحلفون باللَّه ما كان من شيء، وما علمناه، حتى أتوا عبد اللَّه بن أبي بن سلول، فجعل يقول هذا باطل، وما كان هذا، وما كان قومي ليفتاتوا على مثل هذا. لو كنت بيثرب ما صنع قومي هذا حتى يؤامروني "[3]. ومن الغريب أن قريش تمكنت من كشف أمر البيعة بين النبي والأنصار (اليثربيين) ، بينما كان سرياً تاماً ، فإذا كان أبناء يثرب قد أخفوا الأمر

---

[1] صفي الرحمن المباركفوري – مصدر سابق – ص 152.

[2] ابن هشام – مصدر سابق – ج 2 ص 93، 94.

[3] صفي الرحمن المباركفوري– مصدر سابق – ص 153.

عن أقاربهم المشركين، فكيف تمكنت قريش التي لم يكن لها أي عين في هذا الحدث من كشفه ؟

من ناحية أخرى يمثل هذا الكتاب، بالرغم من أهميته، سلبية جديدة حيث أنه من الكتب التي تتمثل آراء أهل السنة فقط دون الاهتمام بالمتداول لدى الفرق الإسلامية الأخرى كالشيعة والإباضية بما يجعله كتاباً طائفياً تماماً، وقد ظهرت هذه النوازع الطائفية في موقفه من سورة براءة وتكليف النبي (ص) للإمام علي (رض) بأن يؤدي عنه البراءة من عهود ومواثيق المشركين، حيث ذكرها بقدر من الغموض واضح التعمد بقوله: " ثم نزلت أوائل سورة براءة بنقض المواثيق ونبذها على السواء، فبعث رسول الله (ص) علي بن أبي طالب ليؤدي عنه ذلك، وذلك تمشياً منه على عادة العرب في عهود الدماء والأموال "[1]، وهنا يسعى الكاتب بوضوح للتقليل من قيمة تكليف النبي (ص) لعلي بن أبي طالب بأداء هذه المهمة مفسراً الموقف بأنه تمشياً على عادة العرب دون دليل واضح، خاصة أن المرويات السنية الأخرى ترفض مثل هذا التفسير، كما يشير **ابن إسحاق** وتعتبره من مناقب علي بن أبي طالب، فيقول ابن إسحاق: " لما نزلت براءة على رسول الله (ص) ، وقد كان بعث أبا بكر الصديق ليقيم للناس الحج، قيل له: يا رسول الله لو بعثت بها إلى أبي بكر، فقال: [لا يؤدي عني إلا رجل من أهل بيتي] ، ثم دعا علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، فقال له: أخرج بهذه القصة من صدر براءة، وأذن في الناس يوم النحر إذا اجتمعوا بمنى، وأنه لا يدخل الجنة كافر، ولا يحج بعد

[1] المصدر السابق – ص44.

العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان له عند رسول الله عهد فهو له إلى مدته "[1].

ومن الواضح تماماً أن سبب تعنت **صفي الرحمن المباركفوري** مع هذه المنقبة لعلي بن أبي طالب (رض) هو الصراع الطائفي بين السنة والشيعة، خاصة أن التفسير الجاهز الذي قدمه غير موفق على الإطلاق، فعادة العرب في تكليف الأقارب في الدماء والأموال بما يرتبط بالشأن الشخصي وليس بشأن أمر إلهي ويتعلق بدعوة دينية، ومن هنا فإن اختيار النبي (ص) لأهل بيته ولعلي بن أبي طالب على وجه الخصوص هي منقبة وخصوصية لأهل البيت عموماً ولعلي بن أبي طالب خصوصاً.

أن نقطة الضعف الأساسية لكتاب **صفي الرحمن المباركفوري** هي سلبيته في تلقي المرويات وعدم القدرة على نقدها أو حتى اكتشاف عناصر التناقض فيها، بالإضافة لسعيه الدائم إلى اختيار المروية الأكثر صحة من الناحية السندية حتى لو كان متنها غير مقبول، ورفضه الاضطلاع على الطروحات الفكرية للتيارات الأخرى سواء على المستوى الإسلامي كالمدونات الشيعية والكتابات العلمانيين المسلمين، أو حتى على المستوى العام ككتابات المستشرقين.

يمثل كتاب " الصحيح من سيرة النبي الأعظم " للسيد **جعفر مرتضى العاملي**، الصورة المقابلة لكتاب " الرحيق المختوم " **لصفي الرحمن المباركفوري** ، من الناحية الطائفية كونه يسعى بكل وضوح لصياغة سيرة نبوية تعبر عن الآراء

[1] ابن هشام – مصدر سابق – ج 4 ص 189.

الفقهية والعقائدية السائدة في الأوساط الشيعية الإثنى عشرية، مع بعض الاختلافات بينهما، **فالمباركفوري** تعامل مع المصادر الشيعية باعتبارها غير موجودة من الأساس، بينما اعتنى السيد جعفر مرتضى العاملي بالرد على الطروحات السنية في طول كتابه وعرضه مؤكداً بما لا يدع مجال للشك بأن كتابه تم تخصيصه للانتصار للرؤية الإثنى عشرية فقط، باعتبارها الحقيقة من وجهة نظره .

وبينما لجأ **صفي الرحمن المباركفوري** إلى تلقي المرويات بشكل سلبي، فإن طبيعة المهمة التي تبناها السيد جعفر مرتضى العاملي دفعته إلى محاولة تمحيص كل مروية شاردة أو واردة مما جعل كتابه يخرج في خمسة وثلاثون مجلداً، مقابل مجلد واحد **للمباركفوري**.

لقد خصص السيد جعفر مرتضى العاملي المجلد الأول من كتابه لتوضيح الصورة المنهجية التي سيلجأ إليها، وهي محاولة ممدوحة بكل تأكيد لولا النفس الطائفي المسيطر عليها بوضوح وكنموذج لهذا الأسلوب، يقول الكاتب تحت عنوان " الشيعة في مواجهة الفكر الإسرائيلي ": " وقد اقتدى الشيعة الأبرار رضوان الله تعالى عليهم بأئمتهم " عليهم السلام "، في محاربة الفكر الإسرائيلي الدخيل، وتصدوا لرموزه، وللمروجين له بحزم، وشجاعة، وصلابة، رغم ما كان يتمتع به أولئك الأفاكون من حصانة قوية من قبل الحكام على أعلى المستويات، لقد واجههم الشيعة، وتصدوا لهم، عملاً بالتكليف الشرعي، الذي أكده ما روي عن الرسول الأكرم "صلى الله عليه وسلم" من أنه قال:[إن الله قضى علي بالجهاد

على المؤمنين في الفتنة بعدي ... إلى أن قال: [يجاهدون على الإحداث في الدين، إذا عملوا بالرأي في الدين، لا رأي في الدين الخ ..][1] .

وخلال الجزء الأول من كتابه وجه السيد جعفر مرتضى العاملي انتقادات لاذعة لحركة تدوين التاريخ الإسلامي، وما شابها من أغراض تهدف لتحريف الدين وترسيخ هذا التحريف من وجهة نظره، بينما قام في الجزء الثاني ببعض البحوث التقديمية عبر شرح الوضع الجغرافي للجزيرة العربية والحالة الاجتماعية والعلمية والدينية والسياسية للعرب قبل بعثة النبي (ص) .

لكنه خصص الفصل الرابع من الجزء الأول للحديث عن المعايير العلمية التي تؤسس لكتابة تاريخية سليمة تمنحنا صورة حقيقية، أكثر نقاء وصفاء، وقادرة على إبعاد ذلك الجانب الموبوء والمريض، والمزيف عن دائرة اهتماماتنا، ثم عن محيطنا الفكري والعملي بصورة كاملة وشاملة.

وهذه المعايير من وجهة نظر الكاتب هي:

1 – ليس لأحد حق التشريع، ولا يؤخذ من أحد سوى الله ورسوله، ثم من أمر رسول الله (ص) بأخذ الشريعة منهم، وهم أهل البيت الأطهار (رض) الذين هم

[1] جعفر مرتضى العاملي. **الصحيح من سيرة النبي الأعظم** . طبعة المركز الإسلامي للدراسات. الطبعة الخامسة. بيروت 2005م. ج1 ص 222 ، 223.– والحديث موجود في الكافي محمد بن يعقوب الكيليني – نسخة إلكترونية موقع www.aqaed.com/ – ج6 – ي 122.

سفينة نوح ، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى، وهم أحد الثقلين اللذين لن يضل من تمسك بهما إلى يوم القيامة.

2 – إنه لا سنة إلا سنة رسول الله (ص)، وسنة الخلفاء الراشدين، وهم خصوص الخلفاء الاثنى عشر من أهل بيته الأطهار، الذين أخبر (ص) عنهم – كما رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود وأحمد وغيرهم.

3 – لا معصوم إلا الأنبياء، ثم الأئمة الإثنى عشر، وكل من عداهم يجوز عليه الخطأ، والسهو، والنسيان وغيره، ولا يصح قولهم: إن الأمة معصومة، فضلا عن عصمة أي كان من الناس.

4 – لا نبوة لأحد بعد رسول الله (ص)، كائناً من كان ، فلا يقبل قولهم : الإجماع نبوة بعد نبوة.

5 – لا اجتهاد لأحد مع وجود الرسول الأكرم (ص).

6 – لا إجتهاد في مقابل النص عن رسول الله (ص).

7 – قول الرسول (ص) هو المعيار والميزان.

8 – دعوى إجتهاد جميع الصحابة مردودة ، ولا تقبل دعوى إجتهاد واحد منهم إلا بشاهد ودليل .

9 – لا قيمة للرأي ولا للاستحسان، ولا للقياس في التشريع.

10 – يجوز مخالفة أئمة المذاهب إذا وجد النص عن النبي (ص) على خلافه.

11 – لا تقليد في الأمور الاعتقادية ، ولا سيما الأمور الأساسية منها.

12 – ليس الصحابة كلهم عدولا ولا بررة أتقياء.

13 – ما يفسق به غير الصحابي يفسق به الصحابي.

14 – مرسلات الصحابة كمرسلات غيرهم، فدعوى حجيتها لا تستند لدليل معقول.

15 – القرآن وحده هو الكتاب الصحيح مائة بالمائة.

16 – لا تكفي صحة سند الراوية بأنها حقيقة واقعة، بل لا بد من ملاحظة سائر المعايير، ليمكن إصدار الحكم عليها.

17 – إذا كان الحديث موافقاً لما عند أهل الكتاب، فإنه يصبح مشكوكاً فيه.

18 – دعواهم أن الخوارج صادقون فيما ينقلونه لا تصح، بل الصحيح هو عكس ذلك.

19 – دعوى أن الشيعة والروافض يكذبون غير صحيح ، والصحيح هو العكس.

20 – دعوى أن من جاز له الشيخان فقد جاز القنطرة ليس لها ما يبررها.

21 – الحسن والقبح عقليان، وليسا شرعيين.

22 – النبي (ص) لا يجتهد من عند نفسه[1].

[1] جعفر مرتضى العاملي. **الصحيح من سيرة النبي الأعظم** – مصدر سابق – ج 1 ص 301 – 305.

ويضيف الكاتب بعد هذه المجموعة من المعايير التي تسعى لرفض رؤية مذهبية محددة باعتبارها حقيقة مطلقة على التاريخ، مجموعة معايير أخرى لنقد المرويات:

1 – دراسة حال الناقلين، وهنا يؤكد الباحث على أهمية الصحة السندية ومعرفة أحوال الرواة، وإن كان لا يستبعد اللجوء إلى الراوي المعروف بالكذب أو بعدم التدقيق أو بالانحياز السياسي والمذهبي والعرقي والمناطقي، في حال دعمت مرويته مصادر ومرويات أخرى. مشيراً إلى أن ضعف سند الحديث لا يعني أنه مكذوب وإنما يعني أن الخلل في السند قد أخل بدرجة الوثوق والاعتماد على النص، فلابد لتحصيل الوثوق به من طرق ووسائل أخرى[1].

2 – إلتزام النهج البياني الصحيح : حيث يؤكد على ضرورة سلامة النص في مبانيه اللغوية، وفي أدائه على النهج العربي الصحيح، من حيث التركيب وإلتزام قواعد الإعراب على نحو يليق بمن صدر عنه، وينسجم مع لغته، ونهجه البياني[2].

---

[1] جعفر مرتضى العاملي . **الصحيح من سيرة النبي الأعظم** – مصدر سابق – ج 1 ص 305، 306.

[2] المصدر السابق – ج 1 ص 306.

3 – الانسجام مع الأطروحة والنهج : إذا كان النص يتعرض لبيان فكري، أو سلوكي، فلابد أن لا يتعارض مع النهج الفكري، والعقيدي، والسلوكي الذي يلتزمه ذلك الذي أطلق النص، مادام أنه عاقل حكيم[1].

4 – الشخصية في خصائصها ومميزاتها: إذا كان النص يحكي سلوكاً لشخصية ما، فلابد أن يكون بحيث يمكن أن يصدر ذلك الفعل أو الموقف مع تلك الشخصية، من خلال ما عرف عنها من مميزات وخصائص، ثبتت بالدليل الصحيح والقطعي؛ فلا ينسب الجبن لعلي بن أبي طالب، والشح والبخل لحاتم الطائي[2].

5 – عدم التناقض بين النصوص: ويقول الكاتب في هذه النقطة: " ومما يفيد في استجلاء بعض نقاط الضعف في النصوص المنقولة، بل وفي حصول اليقين بوجود تصرف سهوي أو عمدي فيها، هو وجود التناقض والتنافي فيما بينها؛ فإن ذلك يشير إلى وجود نص مجعول، أو تعرضه لتصرف فيه، أزاله عن وجهته الصحيحة، الأمر الذي يستدعي مزيداً من الانتباه، وبذل المزيد من الجهد لمعرفة الصحيح من السقيم، والحقيقي من المزيف منها "[3].

---

[1] المصدر السابق – ج 1 ص 306.

[2] المصدر السابق – ج 1 ص 307.

[3] جعفر مرتضى العاملي. الصحيح من سيرة النبي الأعظم – مصدر سابق – ج 1 ص 308.

6 – أن لا يخالف الواقع المحسوس: ويضرب الكاتب مثلاً على هذا المعيار بقوله: " كما لو أدعى النص: أن اقرب طريق من مكة إلى المدينة يمر عبر الأندلس، أو ادعى: أن مدينة مكة تقع في سنغافورة "[1].

7 – أن لا يخالف البديهيات: ويستدل الكاتب على هذا المعيار بقوله: " وذلك كما لو ادعى: أن الثلاثة زوج، أو أن الأربعة نصف الخمسة، أو أن الضدين قد اجتمعا، وما إلى ذلك من أمور، فإن ذلك كله يكون دليلاً على كذب ذلك النص وعدم صدوره من إنسان عاقل واع "[2].

8 – أن لا يخالف الحقائق الثابتة: ويشير الكاتب هنا إلى الحقائق العلمية ويضرب المثل بالنص الذي يقول أن الأرض على قرن ثور، أو أن يكون هناك نص يدعي أن الأرض مسطحة وليست كروية[3].

9 – الإمكانية التاريخية: ويشير الكاتب هنا إلى مخالفة بعض النصوص للثوابت التاريخية، ويضرب مثلاً بالنص المنسوب للسيدة عائشة (رض): [ما فقدت جسد رسول الله في تلك الليلة][4] (تشير للاسراء والمعراج)، بينما من الثابت أن هذه الحادثة كانت قبل الهجرة أي قبل زواجها من النبي (ص).

---

1) المصدر السابق – ج 1 ص 308.

2) المصدر السابق – ج 1 ص 309.

3) المصدر السابق – ج 1 ص 309.

4) ابن كثير – البداية والنهاية – دار العلم للملايين – بيروت – 1999 – ج 5 – ص 165.

10 – موافقة الأحكام العقلية والفطرية: ويرى الكاتب أن جميع ما جاء به النبي (ص) وما صدر عنه وعن الأئمة (رض) لا يخالف العقل، ولا يختلف معه ، ولا يخالف قضاء الفطرة ولا يشذ عنها، وبالتالي لو كان هناك نصاً ينسب للرسول (ص) أو إلى أحد الأئمة (رض)، مما يرفضه العقل، وتاباه الفطرة السليمة والمستقيمة، فإننا سوف نشك في هذا النص.

11 – الانسجام مع الأجواء والمناخات: وهنا يقول الكاتب: " إذا استطاع الباحث أن يكتشف الأجواء والمناخات والظروف، وأن يتعرف على الأجواء السياسية، أو الاجتماعية، وغيرها، وفق ما توفر لديه من وسائل، وإمكانات، فإنه يستطيع أن يكتشف من خلال ذلك انسجام أو عدم انسجام كثير من النصوص مع الواقع الذي استطاع أن يتلمسه، وأن يطلع على خصائصه ومزاياه، وعناصره وخفاياه، ويصبح هذا الفهم أحد وسائل المعرفة التي يمكنه الاستفادة منها، والاعتماد عليها، والاستناد إليها في نطاق البحث العلمي والموضوعي.

12 – المعيار الأعظم والأقوم: ويشير الباحث في هذا المعيار إلى القرآن الكريم ككتاب اتفق المسلمون على صحته ولا يتطرق إليه ريب أو شك وبالتالي فهو المعيار الأقوم في الحكم على المرويات المتعارضة المنسوبة للنبي (ص)، وينقل في هذا الشأن العديد من المرويات السنية والشيعية التي تؤكد موقفه.

وبعيداً عن بعض المعايير الانشائية التي أشار إليها الكاتب مثل المعيارين 6، 7 والتي من النادر أن ترد في نص إلا لو كان يتحدث عن خوارق أو معجزات، أو بعض المعايير المذهبية البحتة التي يسعى الباحث من خلالها

لفرض رؤيته الدينية الخاصة واعتبارها معياراً علمياً مثل المعيارين 10، 12، فإن الباحث يعد من القليلين الذين اهتموا بوضع رؤية خاصة بالتعامل مع المرويات الدينية والتاريخية، ومن خلال المعايير الثمانية التي وضعها فقد أسس لمنهجية خاصة في قراءة المرويات كان يمكن أن تمثل عملاً قيماً للغاية لولا المنطلقات المذهبية الصريحة التي أنطلق منها كتابة والتي طغت على مواقفه من الأحداث عبر استغلال هذا الكتاب عن السيرة لعقلنة ومنطقة هذه الرؤية والترويج لها.

لقد اقتصرت رؤية **السيد جعفر مرتضى العاملي** على الحالة الدينية دون التسلح بأحد المناهج الفكرية الحديثة وهو ما جعل كتابه مفتقداً للقيمة العلمية الحقيقية ومعتمداً على الحالة المذهبية التي انطلق منها ليصبح مقبولاً لدى القراء من المنتمين لهذا المذهب.

الواقع أن السيد جعفر مرتضى العاملي لم يتمكن من الالتزام الكامل بكل هذه المعايير نظراً لغلبة هذا النفس الطائفي لديه، وبالتالي فقد سود الكثير من الصفحات في إنكار أي فضيلة أو دور لبعض الصحابة الذين يتخذ منهم موقفاً سلبياً، بشكل غير منهجي على الإطلاق.

فتحت عنوان " المعذبون الذين أعتقهم أبو بكر "، يسجل الكاتب اعتراضه على أن يكون أبا بكر الصديق (رض) هو الذي أعتق بلال بن رباح وعامر بن فهيرة قائلاً: " وممن عذب في سبيل الله بلال الحبشي، وعامر بن فهيرة، ويقولون:

إن أبا بكر قد اشتراهما وأعتقهما، فكانت نجاتهما من العذاب بسببه. ولكنا نشك في أن يكون أبو بكر هو الذي اشتراهما "[1].

وقد استدل الباحث على هذا الموقف بمروية **الإسكافي:** " أما بلال، وعامر بن فهيرة، فإنما أعتقهما رسول الله **(ص)** " كما أشار إلى أن الواقدي روى نفس المروية وكذلك **ابن إسحاق،** كما استدل بتناقض المعلومات الواردة في هذه المرويات والتي تختلف حتى في الثمن الذي دفعه أبو بكر[2] بالرغم من أنها جميعاً تتفق على أصل واحد وهو أن أبو بكر قد قام بشراء بلال وعامر، وبالتالي فقد سعى لنفيها بناء على رواية **الإسكافي** دون أن يوضح سبب اعتماده على هذه المروية كأساس لمحاكمة المرويات الأخرى، ناهيك عن مخالفته لمعياره الخامس في التعامل مع المرويات والذي يقول فيه: " فإن ذلك يشير إلى وجود نص مجعول[3]، أو تعرضه لتصرف فيه، أزاله عن وجهته الصحيحة، الأمر الذي يستدعي مزيداً من الانتباه، وبذل المزيد من الجهد لمعرفة الصحيح من السقيم، والحقيقي من المزيف منها "، وبناء على هذا المعيار، كان من المفترض على السيد جعفر مرتضى العاملي أن يكتشف النصوص المجعولة[4] والكاذب ويبحث عن النص الصحيح بينها وليس أن يرفض شراء أبي بكر **(رض)** لبلال وعامر بن

---

[1] جعفر مرتضى العاملي. الصحيح من سيرة النبي الأعظم – مصدر سابق – ج 3 ص 227.

[2] المصدر سابق ج 3 ص 228.

[3] مجعول بها أنه جُعل أو وضع عمدا .. فهي موضوع

[4] الموضوعة.

فهيرة (رض) جملة ، خاصة أن الاختلافات كانت في كيفية الشراء وليس الشراء ذاته.

والواقع أن هذا الموقف الطائفي من بعض الشخصيات التي لا تروق للعاملي تكرر في أجزاء كتابه أكثر من مره، ففي الجزء الثالث وضمن تعليقاته على السنة التي أسلم فيها عمر بن الخطاب (رض).

يؤكد **العاملي** أن عمر (رض) أسلم في السنة العاشرة مستدلاً بمروية غير عقلانية على الإطلاق، بأن ابنه عبدالله بن عمر (رض) أسلم قبله، وأنه كان عمره السابعة عندما أسلم عمر (رض)[1]، وبالتالي فمن المفترض أن نصدق أن طفلاً أقل من السابعة قد اعتنق الإسلام دون قبول من أبيه، وأن النبي (ص) قد قبل منه هذا الاعتناق، وهو هنا يخالف المعيار العاشر من معاييره سابقة الذكر، كما يخالف ما ذكره في تحقيقه لإسلام علي بن أبي طالب (رض)، حيث رفض العديد من المرويات التي تشير إلى أن علياً كان صبياً حينما أسلم، قائلاً : " ولولا أن أمير المؤمنين (رض) كان في مستوى الإسلام والإيمان، لم يقم النبي الأعظم (ص) على دعوته إلى الإسلام، ثم قبوله منه، وإلا لكان ذلك سفهاً، ولا يمكن صدور السفه من الرسول الأكرم (ص) "[2].

وفي تعليقه على قراءة عمر بن الخطاب (رض) للصحيفة التي احتوت على آيات قرآنية في منزل شقيقته والتي تسببت في إسلامه، يشكك العاملي في

---

[1] المصدر السابق – ج 3 ص 328، 332.

[2] المصدر السابق – ج 3 ص 67 .

هذه المروية، ويستدل ببعض المرويات التي تشير إلى أن خباب بن الأرت (رض) هو من قرأ له الصحيفة، ومروية أخرى تشير إلى أنه دعا قارئاً، فقرأ عليه.

لكنه بعد كل هذه الأدلة يؤكد على أنه ربما كان عمر (رض) قد تعلم القراءة والكتابة بمشاق ومتاعب جمة، مستدلاً برواية منسوبة له يقول فيها: " أنه لولا أن يقال أن عمر قد زاد في كتاب الله لكتب آية الرجم بيده ".

ولم يدلل العاملي على تعلم عمر (رض) لكتابة لاحقاً بمشاقة ومتاعب جمة، بحسب تعبيره، لأن ما أراده في الواقع من استدراكه بتعلم عمر (رض) القراءة والكتابة لاحقاً، هو توريطه في قضية تحريف القرآن ليس إلا، فلو كان عمر (رض) لا يعرف الكتابة لكذبت المروية التي يشير ظاهرها لهذا التحريف كما يتصور العاملي[1].

يبقى أن هذا النفس الطائفي لدى جعفر مرتضى العاملي، لا يلغي أهمية بعض التعليقات التي وضعها على أحداث متداولة مثل حادثة شق صدر النبي (ص) مشيراً إلى الأصل الجاهلي لهذه المروية[2]، كما لا يلغي أهمية بعض معايير نقد المرويات التي صاغها وقمت باستعراضها لهذا السبب.

---

[1] جعفر مرتضى العاملي . **الصحيح من سيرة النبي الأعظم** – مصدر سابق – ج 3 ص 333 – 335.

[2] المصدر السابق – ج 2 ص 186، 187.

المحور الثالث

مشروع منهجية التعامل مع مرويات السيرة النبوية

مما تقدم من نقد المشروعات السابقة لكتابة السيرة النبوية والتي انتمت لتيارات متنوعة ما بين استشرافية، وعلمانية مسلمة، وسلفية سنية، وشيعية ، فمن الممكن محاولة التوصل إلى صياغة مشروع منهجي للتعامل مع المرويات.

1 – دراسة الخلفيات المادية للسيرة النبوية:

ومن الملاحظ أن كل النماذج السابقة قد اهتمت بالفعل بهذه القاعدة، لكنها لم تطبقها في تعاملها مع المرويات إلا نادراً، نظراً لأنها لم تحدد تراتبية أهمية كل عامل من العوامل المادية، بل استخدمتها لتمرير تصوراتها الخاصة، **فمونتجمري وات** على سبيل المثال حاول أن يفسر الهجرة إلى الحبشة وبقاء بعض المهاجرين بها لفترة طويلة بعد الهجرة إلى المدينة المنورة بمبررات مختلفة لم تكن مقنعة بالنسبة له ، وإن كان قد ارتكز في النهاية على المبرر السياسي عبر تصور وجود انقسام حاد في الرأي بين الجماعة الإسلامية الناشئة، ومنافسة بين المجموعة الرئيسية بقيادة أبي بكر الصديق (رض)، والمجموعات الأخرى التي كان على رأس أحدها عثمان بن مظعون (رض)[1].

وبالرغم من أن وجود خلافات بين المجموعات الدينية الناشئة ليس مستبعداً ، وثمة إشارات لارتباط بعض الشخصيات إلى أبي بكر كونه من دعاها

[1] مونتجمري وات – مصدر سابق – ص 242 ، 243.

للإسلام[1]، كما تشير المرويات ، لكن هذا لا يمكن أن يؤدي إلى حالة من الحزبية بين المجموعة المسلمة الأولى خاصة مع قلة عددها وارتباط أفرادها بعلاقات قرابة؛ وفي أثناء صياغة وات هذا التصور الغريب، لم يفسر سبب هجرة جعفر بن أبي طالب الهاشمي (رض) إلى الحبشة[2]، وهل كان ينتمي إلى مجموعة التي يقودها عثمان بن مظعون بالرغم من قرابته المباشرة بالنبي (ص) وكونه شقيق علي بن أبي طالب (رض) أحد أوائل من اعتنق الإسلام إن لم يكن أولهم)، وكونه هاجر بعد ابن مظعون ؟، بالإضافة إلى أن ابن هشام يذكر، نقلاً عن **ابن إسحاق**، كل من جعفر بن أبي طالب وعثمان بن مظعون كذلك ضمن الذين اعتنقوا الإسلام بناء على دعوة أبي بكر ، وهو ما لم يرفضه **مونتجمري وات** واعتبرها مقبولة لحد كبير[3].

وبغض النظر عن التفسيرات السياسية التي لجأ إليها **مونتجمري وات** في كتابه دون دلائل أو حتى إشارات واضحة، وبما يتعارض مع العلاقات الاجتماعية والقبلية المتشابكة والتي كانت سائدة في بداية الدعوة الإسلامية ولا تسمح بمثل هذه التحزبات، فإن فكرة نقد المرويات عبر دراسة الخلفيات المادية للأحداث التاريخية يمثل قاعدة مهمة للغاية، مع التأكيد على وجود تراتبية في الدور الذي تقوم به هذه المؤثرات المادية، ما بين المؤثر المباشر كالاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والمؤثر غير المباشر كالجغرافي والمناخي.

---

[1] ابن هشام – مصدر سابق –1 ج 1 ص 286، 287.

[2] المصدر السابق – ج 1 ص 351.

[3] مونتجمري وات – مصدر سابق – ص 173.

2 – أحوال الرواة:

بالرغم من الأهمية التي يعول عليها الباحثون المسلمون بشكل عام لعامل الصحة السندية، وهم محقون حتماً، لكن من الضروري عدم الإفراط في اللجوء لهذا العامل دون دراسة طبيعة المتن والتي قد تصطدم ببعض البديهيات العقلية أو المعلومات المؤكدة حول الأوضاع المادية السابق ذكرها مما يجعل المروية تبدو غريبة ومنفصلة عن سياق الأحداث التاريخية بشكل عام.

وبالتأكيد أتفق مع ما ذكره الكاتب اللبناني السيد **جعفر مرتضى العاملي** في المعيار الأول من معايير دراسته للمرويات حول دراسة أحوال الرواة ومعرفة انتماءاتهم الدينية والسياسية والعرقية وحتى المناطقية .

وبالرغم من أن العاملي لم يطبق الكثير من هذه المعايير في كتابه إلا في محاولاته لنقض الرؤية السنية للسيرة النبوية، فإن **مونتجمري وات** أسس لهذه القاعدة عبر دراسته في ملحقات كتابه لحال الراوي **عروة بن الزبير**، وبالتالي فقد كان واعياً في تلقيه لمروياته بضرورة استكشاف مساراتها جداً قبل قبولها أو رفضها[1].

3 – الإفادة من مناهج تفسير التاريخ الحديثة والمعاصرة:

إن السلبية الأكثر وضوحاً لدى النماذج التي استعرضناها بالنقد في هذا البحث هو عدم الإفادة من مناهج تفسير التاريخ التي ظهرت في فترة الحداثة وما

[1] مونتجموري – مصدر سابق – ص 371 – 374.

بعد الحداثة، كون هذه المناهج تمثل منجزات علمية إنسانية عامة ومن الخطأ تجاهلها.

وبالرغم من أن المستشرق **مونتجمري وات** أكد على اعتماده على العوامل المادية مع عدم إهمال العوامل الأخرى، فإن اعتماده على هذه العوامل لم يخضع لقواعد واضحة حول طريقته في استدعائها أثناء تفسيره للمرويات بشكل نقدية تاريخية، حيث تعامل مع مرويات كل حدث على حده، ولم يمتلك رؤية شاملة لحركة التاريخ بشكل عام، والإسلامي منه خصوصاً.

في حين أن النماذج الثلاثة المسلمة بتنوعاتها الليبرالية والسنية والشيعية لم تعتمد على منهج بحثي من الأساس.

4 – دور العقل الواعي:

غالباً ما يتخذ العقل دوراً ضبابياً خاضعاً لقواعد الكاتب الخاصة التي يسعى لإسقاطها على التاريخ بشكل عام، وبالتالي فمن الملاحظ أن السيد **جعفر مرتضى العاملي** على سبيل المثال اعتبر الرؤية الشيعية تمثل ما دل عليه العقل، وبالتأكيد فإن ما يعتبره **العاملي** جائز عقلاً، كمروية شق القمر[1]، لن يكون كذلك على الإطلاق بالنسبة للمستشرق **مونتجمري وات** الذي لم يفكر في تناولها أثناء بحثه، كما لم يجد مبرراً للتشكيك في سلاسل النسب العربية بشكل عام بالرغم من كونها غير مؤكدة من الناحية التاريخية، بالإضافة إلى أن عامل التفاخر والتشاتم

[1] جعفر مرتضى العاملي– مصدر سابق – ج 3 ص 368 – 372.

بين القبائل العربية قد يدفع بعضها للانتساب المزيف أو على الأقل غير المؤكد لأحد الشخصيات الكبرى أو الشهيرة، كما لاحظنا من سعي البعض لنسبة قبيلة ثقيف إلى ثمود، وهي نسبة قد تشير إلى نوع من المعارضة للوالي الأموي الشهير الحجاج بن يوسف الثقفي .

أن المقصود بالعقل الواعي هو المعرفة الشاملة بالظروف والفاعليات التي تحكم الحياة اليومية في منطقة معينة وفترة زمنية معينة كذلك، بحيث يمتلك الباحث الذوق المعرفي الذي يمكنه من كشف المرويات المقبولة ضمن هذه الظروف والفاعليات من المرويات المرفوضة.

وثمة دور آخر للعقل الواعي للباحث وهو التعالي عن العاطفة الدينية ورفض المرويات ذات الصبغة الخرافية على غرار مروية صراخ الشيطان أثناء بيعة العقبة والتي تناولناها سابقاً.

خاتمة البحث

إن القواعد الأربعة التي قمنا باختيارها في النقطة الأخيرة من البحث قد لا تكون شاملة لكل المنهج المطلوب في التعامل مع المرويات، لكنها تمثل قواعد انطلاق مشتركة لأي باحث في تعامله مع المرويات التاريخية بعيداً عن خصوصيات الانتماءات.

ومن الممكن أن يتم البناء عليها لدى كل باحث على حده اعتماداً على ما تراكم لديه من معلومات وخبرات ونضج فكري.

لقد أكدت في هذه الدراسة على خصوصية وضع السيرة النبوية كونها تمثل أحداثاً تاريخية لها أثر تشريعي في حياة المسلمين، كما أن جزءاً مهماً من هذه السيرة لم يعاصره الرواة عن النبي (ص) وهو الجزء السابق على ميلاد النبي (ص) وفترة طفولته.

وبالتالي فقد كان من الضروري البحث عن منهجية جديدة لنقد المرويات أكثر فاعلية من منهجيات المحدثين المعتمدة في جوهرها على صحة السند، ومن هنا كان من الضروري اللجوء إلى هذه القواعد في محاولة لغربلة المرويات المتعددة في كل حدث، وحتى المرويات التي تنسب للنبي (ص) أحداثاً غير معقولة كمروية حديث الغرانيق على سبيل المثال.

في النقطة الثانية من البحث كان من الضروري استعراض نماذج متنوعة لكتابة السيرة النبوية، وقد تعمدت اختيار هذه النماذج كونها كانت مؤثرة في محيطها، فالمستشرق مونتجمري وات من أهم الباحثين الغربيين الذين كتبوا في التاريخ الإسلامي، كما أن الكاتب الليبرالي محمد حسين هيكل وكتابه " حياة محمد " يعد من المصادر التي مازال الباحثون يلجئون إليها حتى الآن، بالاضافة للشهرة والانتشار الواسع التي يحظى به كتاب " الرحيق المختوم " **لصفي الرحمن المباركفوري** في الأوساط السنية، وهو ما يمكن أن يقال كذلك لكتاب السيد جعفر مرتضى العاملي " الصحيح من سيرة النبي الأعظم " في الوسط الشيعي.

وعبر نقد هذه النماذج المتنوعة في انتماءاتها ، فقد تمكن الباحث من وضع اليد على نقاط الضعف التي شابت هذه الكتابات وهو ما دعم التوصل إلى القواعد الأربعة في النقطة الثالثة والأخيرة.

ويبقى أخيراً التوصية على التأكيد على أن هذه الدراسة ليست سوى محاولة أولى للتوصل إلى هذه المنهجية للبحث في السيرة النبوية الشريفة، ومن الضروري والطبيعي أن تعقبها محاولات أخرى أكثر تركيزاً وتكثيفاً في هذا المجال من أجل التوصل لسيرة نبوية غير خاضعة لإرادات وصراعات لم يشهدها صاحبها النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، أو محاولات البعض لإسقاط رؤيته الشخصية أو مجازفاته الذهنية والمذهبية على التاريخ، فدراسة السيرة حسب المنهج العلمية الحديثة، تعتبر مقدمة لتوحيد صفوف الأمة الإسلامية، في زمن يشهد فتنا كقطع الليل المظلم، أما التوصية الأخيرة، فهو قيام المؤسسات الدينية العلمية الكبرى بالأخذ على عاتقها لتقوم بدور فاعل علمي حيادي، يجتمع علماء الأمة من كافة المذاهب والمدارس الفكرية لنيل هذا الهدف الأسمى والأنبل... وعلى الله قصد السبيل ...

المصادر والمراجع:

كتب ورقية مطبوعة

1 – القرآن الكريم.

2– ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، تحقيق عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الأولى السعودية 1398هـ.

3– أبو داوود: سنن أبو داوود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، ط دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى 1389هـ.

4– البيهقي (احمد بن الحسين): السنن الكبرى، ط دار المعرفة – بيروت 1413هـ.

5– أحمد بن حنبل (الإمام): المسند – دار الريان للنشر – القاهرة – 1987م.

6 – ابن كثير الدمشقي: البداية والنهاية – دار العلم للملايين – بيروت – 1999م.

7– أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين – دار المعرفة – بيروت – .1998

8– بركات أحمد: محمد واليهود نظرة جديدة. ترجمة / محمود علي مراد. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1998م.

9- جعفر مرتضى العاملي: الصحيح من سيرة النبي الأعظم. طبعة المركز الإسلامي للدراسات. الطبعة الخامسة . بيروت 2005م.

10- صفي الرحمن المباركفوري: الرحيق المختوم. طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر. قطر 2007م.

11- عبدالملك بن هشام: السيرة النبوية. تعليق وتحقيق / عمر عبدالسلام تدمري. طبعة دار الريان. الطبعة الأولى القاهرة 1987م.

12- فاروق القاضي: آفاق التمرد: قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي والإسلامي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى. بيروت 2004م.

13- محمد بن حبان البستي: صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الارناؤوط، ط مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى 1414هـ .

14 – محمد حسين هيكل: حياة محمد . طبعة دار المعارف. الطبعة 14. القاهرة 1977م.

15 – مونتجمري وات: محمد في مكة. ترجمة د. عبدالرحمن الشيخ وآخرون. مراجعة د. أحمد شلبي. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة 2002م.

كتب إلكترونية:

1- جواد علي

المفصل في تاريخ العرب. نسخة ألكترونية موقع مانداييين نتورك http://mandaeannetwork.com/ بتاريخ 28 يونيو 2016م.

المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. نسخة ألكترونية. موقع المكتبة الشاملة http://shamela.ws بتاريخ 30 يونيو 2016م.

2 – شمس الدين القرطبي

الجامع لأحكام القرآن. نسخة إلكترونية. موقع http://www.e-quran.com/ بتاريخ 28 يونيو 2016م.

3 – عبدالمسيح بسيط أبو الخير

هل هناك أسفار مفقودة من الكتاب المقدس ؟ – موقع الأنبا تكلا http://st-takla.org بتاريخ 30 يونيو 2016م.

4 – محمد بن يعقوب الكليني

الكافي – موقع الدراسات العقائدية www.aqaed.com/

5 – محمد عبدالله باجمعان

السنة النبوية ومكانتها. موقع المكتبة الشاملة http://shamela.ws/ بتاريخ 26 يونيو 2016م.

6 – الموسوعة الحرة ويكيبيديا

https://ar.wikipedia.org ترجمة كل من: وليم مونتجمري واط ، محمد حسين هيكل.